

الاسرائيلية انصبت، بشكل أساسي، على الملكيات الكبيرة. وحرصت السياسة الاسرائيلية على ابقاء سمة التوزع والتفتت على حالها، بل وتكريسها عبر مختلف الوسائل.

وتتمثل السمة الثانية في ميل نسبة القوى البشرية العاملة في الزراعة الى الانخفاض الحاد والمستمر، حيث انخفضت من ٤٤,٨ بالمئة من قوة العمل الاجمالية، في نهاية الستينات، الى ٢٨ بالمئة، في نهاية السبعينات<sup>(٢١)</sup>.

أما السمة الثالثة للقطاع الزراعي، فهي تتمثل في كون هذا القطاع أصبح، منذ الاحتلال، يعتمد، كلياً، على التقنية الاسرائيلية : الآلات، والاسمدة، وغيرها . وعلى الرغم من أن اسرائيل هي كيان فوق أرض فلسطينية مجاورة للضفة الغربية، فان تسويق المنتجات الزراعية أصبح يمثل مشكلة بالنسبة الى المزارعين.

لقد كانت الخطط الاسرائيلية ازاء عناصر الاقتصاد الوطني الفلسطيني متكاملة، بدءاً من مصادرة المياه والأرض، مروراً بمحاصرة رأس المال، وانتهاءً بالتسويق الزراعي . وكانت النتيجة اعاقاة النمو الزراعي، والتسريع في تحويل مزارعي الضفة الى طبقة عمل مأجور، اضطروا الى ترك الارض والزراعة بعد أن أصبح انتاجها مساوياً لما ينفق عليها، دون أية أرباح<sup>(٢٢)</sup>.

ومن هنا، تتوضح حقيقة أن المشكلة الاساسية في قطاع الزراعة، تكمن في منافسة سوق العمل الاسرائيلي للسوق الزراعية الفلسطينية المحاصرة.

ولخصت احدى الدراسات المتخصصة النتائج المترتبة على نقص المساحة المزروعة، والنتائج التي ولدتها السياسة الاسرائيلية ازاء القطاع الزراعي الفلسطيني على الوجه التالي:

١ - منع الملاكين والمزارعين من زراعة اراضيهم واستغلالها، لأسباب امنية، كثيراً ما تكون تحكيمياً ولا تخضع لأية مقاييس منطقية.

٢ - الاستيلاء على مساحات واسعة لغرض بناء المستوطنات.

٣ - ارتفاع تكاليف المعيشة، وزيادة التضخم، والتخفيض المستمر في سعر العملة.

٤ - ازدياد الطلب على الايدي العاملة، مع ارتفاع نسبي في الاجور. وهو ما أدى، بالضرورة، الى تناقص عرض الايدي العاملة في الزراعة. وقد وصلت القيمة الاجمالية لانتاجية الارض الى نسب أصبحت لا تغطي التكاليف، وخاصة ما يتعلق بالزراعة المروية.

٥ - زيادة تكاليف مستلزمات الانتاج المختلفة لعدم توفر السيولة النقدية في أيدي العديد من المزارعين وملاك الارض، وذلك لانعدام وجود مؤسسات للاقراض.

٦ - انعدام الدعم المادي للمزارعين الفلسطينيين؛ في المقابل زيادة الدعم للمزارعين الاسرائيليين وجعل المنافسة صعبة، بل مستحيلة.

٧ - احكام السيطرة على مصادر المياه الجوفية، وتقنين استثمارها أو استعمالاتها، من جهة، ونضوب الكثير من الآبار الارتوازية، كنتيجة للاجراءات الاسرائيلية، من جهة أخرى<sup>(٢٣)</sup>.

٨ - قيام السلطات العسكرية بتجوييف وهدم قنوات الري المجاورة للكثير من اراضي الحمضيات والموز في منطقة الجفتك، معرضة مساحات واسعة للجفاف.

٩ - منع استخدام مياه نهر الاردن، ومصادرة ١٤٠ مضخة مركبة في مناطق الضفة